# الفصل الرابع

## دور القانون في مواجهة الاستبداد السياسي

### ٤،١ تمهيد

يقوم الباحث في هذا الفصل بمناقشة دور القانون في مواجهة الاستبداد، ويُقصد بذلك في إمكانية خضوع النظام السياسي للقانون أي: خضوع جميع سلطات الدولة للقانون، شأنها شأن الأفراد، أي أن السلطات في الدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، تتقيد بالقانون، وأحكامه والأنظمة المطبقة في الدولة. وهذه السلطات الثلاثة في الدولة كانت قديمًا قائمة في يد فرد واحد أو هيئة واحدة، مما أدَّى إلى ظهور وتفشي الاستبداد، حتى نشأت النظم النيابية(الغربية) نتيجة أفكار نظرية، ثم تحولت هذه الأفكار إلى مبادئ قامت عليها تلك النظم السياسية؛ وكانت نتيجة ظروف وتطورات تاريخية، كانت إنجلترا هي مهدها الأول[٢٨٨]. كما أنَّ هذه المبادئ لم تنشأ طفرة واحدة، وإنَّما مرت بسلسلة من التطورات بدأت في القرون الوسطى واستغرقت زمنًا طويلًا حتى استقرت على الوضع الموجودة عليها حاليًا [٢٨٩]. ففي العصور الوسطى وبعد تلاشي الإمبراطورية الرومانية وتفتت السلطة فيها برز ما يعرف بظاهرة الإقطاع، والتي تعني أنَّ كل أمير إقطاعي يمارس سلطاته على ما يملكه من أرض، ثم عمل كل أمير إقطاعي على تجميع كافة السلطات عنده وذلك للقضاء على الأمراء الآخرين [٢٩٠]،وعلى أثر ذلك برزت ظاهرة تركيز السلطة عند أمير واحد. وسيطرته على قطعة أرض شاسعة في أوروبا على حساب الأمراء

---

٢٨٨. انظر: علي سعيد، السيد. ٢٠٠٥م. *المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة*. القاهرة: دار أبو المجد للنشر والطباعة. ط. ١. ص. ٢٥٧.

٢٨٩. المرجع نفسه. ص. ٣٠٥.

٢٩٠. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٨٧.

الآخرين .إنَّها ظاهرة "الملكية" التي ظهرت في عدد من الدول الأوربية(بريطانيا – فرنسا...)وعلى مقتضى هذه الظاهرة أصبح الملوك على درجة من القوة والنفوذ مكنتهم من الانفراد بممارسة مظاهر السلطة في الداخل والخارج، دون مشاركة الإقطاعيين السابق ذكرهم، فجاءت تبعًا لذلك ظاهرة " الدولة البيروقراطية " بموظفيها وجيشها الدائم وضرائبها المنظمة، وأصبح الملك يتصرف ويدير أمور الدولة باسمه ولحسابه، بواسطة موظفين وجيش يحمي ملكه وأملاك دولته[٢٩١]، وهكذا نشأ الملك كمؤسسة سياسية في بريطانيا ،وفي غيرها من الدول الأوروبية في ذلك الوقت؛ لذا وجدت ونشأت مؤسسة الملك نشأة تاريخية واقعية صرفة. وعندما ينفرد الملك بالسلطة ويحكم الدولة وفق أهوائه ورغباته يتحول النظام الملكي إلى حكم استبدادي[٢٩٢].وبالرغم من تركيز السلطة في يد الملك في بريطانيا، إلَّا أنَّ ذلك لم يقض بشكل تام على سيطرة الإقطاعيين فعندما فرض عليهم الملك الضرائب؛ لهدف تمويل الجيش وبناء المملكة الناشئة، لم يوافقوا على دفع تلك الضرائب إلَّا عن طريق مجلس منهم يُشرع تلك الضريبة ويراقب صرفها؛ ووفقًا لذلك نشأ "مجلس اللوردات" نشأة مالية[٢٩٣].ومما نجم عنه صدور وثيقة الحقوق ١٨٢٦م وقد أكدت الوثيقة على حقوق البرلمان في حق مناقشة المسائل الضريبية وإقرارها، كما أكدت الوثيقة على الحرية الشخصية للأفراد[٢٩٤].

ومع بداية عصر النهضة في أوروبا، وظهور الطبقة البرجوازية وثرائها، عمل الملك على فرض ضرائب على هذه الطبقة، فدخل البرجوازيون في صراع مع الملك، وأصروا على عدم دفع الضرائب إلَّا عبر تشريع يقره مجلس خاص بتلك الطبقة. ويراقب هذا المجلس صرف الضرائب؛ ووفقًا لذلك نشأ مجلس

---

٢٩١. انظر: المرجع نفسه. ص. ٨٧.

٢٩٢. انظر: الطعان، عبد الرضا حسين وآخرون. ٢٠١٤. *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور*. وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع. ط. ١. ص. ٢٩٧.

٢٩٣. ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٨٨.

٢٩٤. انظر: د.ك. Universitylifestyle. التطور التاريخي للنظام البريطاني. https://universitylifestyle.net/. التصفح في: ١٦ ديسمبر ٢٠١٩م.

العموم الذي كانت نشأته مالية في البداية كما في مجلس اللوردات؛ وبذلك أصبح البرلمان الإنجليزي يتكون من مجلسين هما: مجلس اللوردات ومجلس العموم، وبعد ذلك تطورت سلطات البرلمان الإنجليزي من سلطات مالية إلى سلطات سياسية مختصة بالدرجة الأولى بالتشريع، وبذلك فقد كانت نشأة هذا البرلمان الإنجليزي بمجلسيه (اللوردات والعموم) نشأة واقعية تاريخية صرفة[٢٩٥].

هذا بالنسبة للمؤسسة التشريعية، أمَّا المؤسسة التنفيذية فهي أيضًا نشأت نشأة واقعية، فالوزارة أيضًا نشأة إلى جانب الملك، ففي العرف البريطاني يعتبر أنَّ الملك مصونة مقدسة لا تمس، وهو لذلك لا يسأل أمام أحد، لذا نشأت الوزارة تاريخيًا لكي تسأل بدلًا من الملك عن وظيفة التنفيذ أمام البرلمان[٢٩٦].وبذلك فإنَّ النظام الإنجليزي نشأ نشأة واقعية صرفة، وكان لنشأة هذا النظام بالغ الأثر على نشأة النظم السياسية في ذلك الوقت، حيث جعلت هذه النشأة الواقعية من الفلاسفة في الغرب، يستوحون أفكار سياسية لبناء نظم سياسية تحولت فيما بعد هذه الأفكار إلى مبادئ تقوم عليها نظم سياسية كفكرة الفصل بين السلطات، للمفكر الفرنسي"مونتسكيو"،وفكرة سيادة الأمة للإنجليزي "جون لوك"، ومن خلال ذلك فإنَّ النظم السياسية المعاصرة تصنف على صنفين نظم ذات نشأة واقعية (النظام الإنجليزي) ونظم نشأت نشأة فلسفية (نظام الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الفرنسي)[٢٩٧].

وعملت تلك النظم السياسية على مواجهة الاستبداد السياسي، بتبني تلك المبادئ وتحويلها في شكل مبادئ قانونية دستورية، قامت عليها نظمها السياسية. كما سيتم دراسة هذه المبادئ لاحقًا في هذا الفصل لبيان أهمية ودور القانون في مواجهة ومنع الاستبداد السياسي. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى

---

٢٩٥. انظر: عبد الله، عبد الغني بسيوني. ١٩٩١م. *النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي*. الإسكندرية: منشأة معارف. ص. ٢٨٨-٢٨٩.

٢٩٦. المرجع نفسه. ص. ٢٩٠.

٢٩٧. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٨٨-٨٩.

مبحثين هما: مبحث أول يتم فيه تناول فكرة العقد السياسي نشأتها وتطورها. وفي المبحث الثاني يتم دراسة لفلسفة المبادئ الأساسية لمنع الاستبداد بالنظم السياسية المعاصرة.

## ٤،٢ المبحث الأول: نشأة وتطور العقد الاجتماعي لمواجهة الاستبداد السياسي.

### ٤،٢،١ تمهيد

تقوم نظرية العقد الاجتماعي على مبدأ الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة، فالأفراد اجتمعوا واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، أي: أنَّهم اتفقوا على إنشاء دولة[٢٩٨].

وبذلك فإنَّ أصل نشأة الدولة يرجع إلى وجود تلك الإرادة المشتركة بين أفراد المجتمع، لإقامة مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، فنشأت الدولة نتيجة ذلك العقد الذي اتفقوا عليه[٢٩٩].وقد جاءت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات عدد من المفكرين والفلاسفة، وقد اقترن ذكر العقد الاجتماعي بأسماء ثلاثة من المفكرين السياسيين في ذلك العصر وهم[٣٠٠]: توماس هوبز[٣٠١]، وجون لوك، وجان جاك روسو[٣٠٢].والعقد الاجتماعي تتضح فكرته في أن الناس كانت تعيش على النزاعات وتعاني من

---

٢٩٨. عويس، حمدي أبوالنور. ٢٠١١م. *الأنظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.ط.١. ص. ٥٦.

٢٩٩. انظر: المرجع نفسه. ص. ٥٧.

٣٠٠. عبد المجيد، أحمد فوائد. ١٩٩٨م. *البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث – دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. ص.١٩٩٠.

٣٠١. توماس هوبز. (بالإنجليزية: Thomas Hobbes) ١٥٨٨ – ١٦٧٩.هو فيلسوف إنكليزي، كتابه الشهير، في عام ١٦٥١، وضع الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من وجهة نظر نظرية العقد الإجتماعي. ويعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصا في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي.كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورا كبيرا ليس فقط على مستوى النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي.انظر: المنجد، محمَّد بشير.٢٠٢٠م. *الآلة الذكية: من ديكارت وحتى دماغ غوغل*. د.م.:E-Kutub Ltd. ص. ١٢٩.

٣٠٢. جان جاك روسو. (بالفرنسية: Jean-Jacques Rousseau) ١٧١٢ –١٧٧٨. هو كاتب وأديب وفيلسوف، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر. ساعدت فلسفة

الاستبداد، ممن يتولون حكمهم بمختلف الوسائل، مما جعلهم يفكرون في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية، وتساعدهم على البقاء، ولكي يستمر هذا التنظيم الاجتماعي يجب أن يخضعوا إلى سلطة سياسية تنظم حياتهم الاجتماعية، فالعقد الاجتماعي هو اتفاق بين أفراد الدولة يتنازلون باختيارهم ورغبتهم؛ لكي يؤسسوا أو ينشئوا سلطة سياسية وبمقتضى هذا الاتفاق يصبح العقد الاجتماعي هو العقد الذي بمقتضاه أنشأت الجماعة السياسية نفسها(أي الدولة)[٣٠٣].

فقد كانت آراء المفكرين والفلاسفة الأوائل لفكرة العقد الاجتماعي تسعى لكي تجد معادلة موضوعية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولكن اختلاف التوجهات في الأهداف، وكذلك النتائج بالإضافة للاختلاف في الرؤية الاجتماعية والسياسية للمفكرين أنفسهم حالت دون بلوغ ذلك هذا الهدف[٣٠٤].

إذًا فمسمى العقد الاجتماعي قد اكتسب شهرته، وشاع بين الناس استنادا إلى كتاب "جان جاك روسو" الذي كان عنوانه "العقد الاجتماعي". كما أنَّ المفهوم الحديث للدولة قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالفكر التعاقدي والقانون الطبيعي، وعلى رأس الذين بنوا النظرية الحديثة في هذا المجال أيضًا "جون لوك" و"توماس هوبز" غير أنَّ هوبز قد دعم استبداد الملك وجعل من الحكم المطلق للملك هو أساس الشرعية [٣٠٥].

بالإضافة إلى فكرة الفصل بين السلطات والتي يعتبر مونتسكيو الفرنسي من أهم المنظرين لها.

---

روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية. حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة، وكانت أفكاره ونظريّاته في التعليم والدين مؤثّرة. انظر: عوض، بشار وعبد الكريم زياد. ٢٠١٩. *التطور الدلالي لمفهوم فلسفة التربية*. د.م: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزي. ص. ٢٢١.

٣٠٣. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩م. *نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الأنظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ط. ١. ص. ٣٤.

٣٠٤. عبد المجيد، أحمد فوائد. .١٩٩٨م. *البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث – دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية*. ص. ١٩٩.

٣٠٥. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٤٥.

وما يهم الباحث في هذا المبحث هو دراسة فكرة العقد الاجتماعي نشأتها وتطورها، وكيف استفادت النظم السياسية المعاصرة في تبني هذه الفكرة ووضعها في إطار قانوني، قامت وفقها نظم سياسية لمواجهة الاستبداد وفق القانون في إطار العقد السياسي؛ ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث لمطلبين:

### ٤،٢،٢ المطلب الأول: أساس نشأة وتطور نظرية العقد الاجتماعي

لقد استندت نظرية العقد الاجتماعي على مجموعة من الأفكار والنظريات بين المفكرين والفلاسفة الغربيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك في تفسير السلطة الحاكمة وحدودها وطبيعتها، وتشترك جميعها في فكرة العقد السياسي، ووفقًا لهذه الأفكار والنظريات، فقد ترك الأفراد حياتهم الفطرية الأولى،وبذلك انتقلوا إلى التنظيم الاجتماعي عن طريق العقد، ولكنهم اختلفوا في تحديد أطراف العقد، ومضمونه، ونتائجه وفي وصف الحالة التي كان يعيشها الناس قبل العقد[٣٠٦].

فجاءت العديد من الاجتهادات النظرية حول الطبيعة التعاقدية للدولة (نظرية العقد الاجتماعي)، وقد جاءت هذه الاجتهادات في إطار تناول الفلاسفة لقضايا ذات أهمية تتعلق بالعدالة والقانون الطبيعي، وكيفية نشأة الدولة؟، وما أفضل شكل لنظام الحكم في هذه الدولة؟ وأسس بناء السلطة فيها[٣٠٧].

وكان جوهر هذه الاجتهادات يتمثل في أنَّ الفرد بطبيعته بداخله متناقضان وهما: رغبة في الطاعة ورغبة في الحكم، وقد تخرج الأخيرة عن مقتضياتها الخيرية.

---

٣٠٦. عبد الوهاب، مُحَمَّد رفعت. ١٩٩٩. *النظم السياسية والقانون الدستوري*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. ص. ٣١.

٣٠٧. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٤٦.

فالأصل في السلطة هي تحقيق الخير العام، ولكن بما تمتلكه هذه السلطة من أدوات إكراه مادي، قد يجعل منها سلطة مستبدة، ومن ثم لابد من وجود مجموعة قوانين تنظم العلاقة بين الطرفين (الحاكمين والمحكومين).تضمن هذه القوانين عدم اعتداء أي من الطرفين على الآخر، وصولًا إلى مجتمع يتوافق عليه الجميع[٣٠٨].

من هنا ينشأ العقد الاجتماعي الذي بموجبه ينقل الأفراد سلطاتهم إلى فرد أو مجموعة أفراد، يشكلون سلطة سياسية، وتكون مهمة هذه السلطة السياسية هي المحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد، كما ينص العقد على ألَّا يتنازل الأفراد عن حقوقهم، إلَّا بالقدر الذي يجعل من السلطة السياسية القيام بواجبها للدفاع عن مصالح الأفراد، ويتم الانتقال إلى الحالة السياسية برضاء الأفراد للحفاظ على بقائهم وضمان استقرارهم، وليس كما في السلطة الاستبدادية التي تتحكم في الأفراد[٣٠٩].

وهذا العقد الذي يولي به الناس السلطة للحاكم ينص: إن الحاكم أو الرئيس طرف في هذا العقد شأنه شأن المحكومين، وإذا أخل أو قصر أحد الطرفين في تنفيذ العقد أصبح الطرف الآخر في حل من الالتزام بتعهداته؛ وبهذا يصبح العقد الاجتماعي هو أساس نشأة النظم السياسية المعاصرة. وهذا العقد له طرفان، الطرف الأول هو: الشعب والطرف الثاني هو: الحاكم أو الرئيس، وحيث إنَّ أساس الحكم هو التعاقد، فالمفروض أنَّه إذا أخل أحد أطراف العقد بشرط العقد، فإنَّه يصبح لاغيًا، وعلى هذا الأساس إذا أخل الحاكم أو الرئيس بتعهداته للشعب، أو أهمل في مسؤولياته نحو شعبه أو تجاوز السلطة التي منحها له الأفراد وجب على الشعب عزل الرئيس أو الحكومة[٣١٠].

---

٣٠٨. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٤٧-٢٤٨.

٣٠٩. انظر: عبد الله، عبد الغني بسيوني. ١٩٩١. *النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي*. ص. ٣٤٠.

٣١٠. انظر: عبد الوهاب، مُحَمَّد رفعت. ١٩٩٩. *النظم السياسية والقانون الدستوري*. ص. ٢٥٠.

وبذلك يتم كبح جماح السلطة السياسية، في حالة استبدادها وخروجها عن مقتضياتها الخيرية؛ ويترتب على ذلك أنَّ الرئيس إذا ظلم رعيته واستبد في حكمهم، كان لهم حق مقاومته؛ ووفقًا لهذا فأنَّ للشعب الحق في مقاومة السلطة والثورة على من يحاولون سلب حرياتهم.

لذلك نشأ مفهوم المعارضة السياسية في سياق تاريخي فعلي؛ حيث كانت نظرية العقد الاجتماعي ردًا فعليًا افتراضيًا لواقع سياسي اتسم بالاستبداد السياسي. فكانت أفكار الفلاسفة والمفكرين في ذلك العصر الذي تحولت فيه الأفكار فيما بعد الى مبادئ تقوم عليها النظم السياسة لمواجهة الاستبداد. وكانت هذه الأفكار بمثابة الحجر الأساس لنظرية العقد الاجتماعي، التي من خلالها تم تقييد سلطة الحكام، وإقرار مبدأ سيادة الشعب[٣١١]

٤،٢،٣ المطلب الثاني: حق مقاومة الاستبداد في نطاق العقد السياسي

يعتبر جون لوك الإنجليزي من أهم المنظرين لفكرة مقاومة استبداد الملك. وكان ذلك في كتابه "الحكومة المدنية" في القرن السابع عشر، حيث تصور لوك وجود عقد سياسي يبرم بين طرفين هما: أفراد المجتمع من ناحية والملك من ناحية أخرى، وبموجب هذا العقد يرى لوك أنَّه يجب أن يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم، كحق الفرد في صيانة نفسه وغيره، ليتحول إلى سلطة عمل القوانين(سلطة تشريعية) وحق اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام الغير باحترام حقوق الطبيعة، ليتحول إلى سلطة تنفذ القوانين(سلطة تنفيذية)[٣١٢].

٣١١. انظر: داودي، مخلوف. ١٤٣٧ هـ- ٢٠١٦م. *المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي وفي النظم الدستورية المعاصرة – دراسة مقارنة*. (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية. جامعة وهران الجزائرية. ص. ١٦٤.

٣١٢. ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٥.

وبهذا فإنَّ لوك قد أعطى القانون سمة أساسية، وجوهرية، (حيث أعتبره العنصر الأساسي للحكومة، وللمجتمع)[٣١٣]. ولكي يحل المجتمع محل الأفراد في هاتين السلطتين، ولتسند سلطة عمل القوانين( التشريع) إلى البرلمان وهي الوظيفة السياسية الأعلى، ولتسند وظيفة التنفيذ وهي الوظيفة السياسية الأدنى إلى الملك[٣١٤]، والملك باعتباره طرفًا في العقد السياسي، فلابدَّ من التزامه ببنود العقد فيما يحقق الصالح العام، واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد،، وفي حالة عدم التزامه يجوز للأفراد فسخ العقد، والثورة عليه؛ وبالرغم من اعتقاد لوك في تفوق السلطة التشريعية(البرلمان) على السلطة التنفيذية ( الملك)، إلَّا أنَّه يرى أنَّ المجتمع يملك السلطة العليا في تغيير الهيئة التشريعية ذاتها، إذا ما تصرفت بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها[٣١٥]، بذلك يتنازل الأفراد بموجب هذا العقد عن أحد حقوقهم الطبيعية للملك، في مقابل أن يصون الملك ما تبقى لهم من الحقوق، والتي في مقدمتها حقا: الملكية والحرية فإن أخل الملك بهذا الشرط أجاز لوك للأفراد أو للبرلمان الثورة عليه[٣١٦]، وبذلك يكون لوك قدم تصورًا وخصص جانبًا من نظريته لمناقشة الحق في مقاومة استبداد الملك، وأعطى للبرلمان تبريرًا فلسفيًا في مواجهة استبداد الملك في ذلك العصر، وانتهى إلى أنَّ المجتمع هو صاحب السيادة، وليس الملك، واعتبار البرلمان ممثلًا عن المجتمع صاحب السيادة[٣١٧].وكانت أفكار لوك مناقضة لفكر توماس هوبز، بالرغم من أن هوبز يحسب على أنَّه أحد المنظرين لفكرة العقد السياسي، إلَّا أنَّ هوبز أيد الحكم الاستبدادي المطلق[٣١٨]. وبرر سلطة

---

٣١٣. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩م. *نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الأنظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. ص. ٢٣٦.

٣١٤. ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٦.

٣١٥. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩م. *نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الانظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. ص. ٢٣٧.

٣١٦. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٦.

٣١٧. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩م.*نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الانظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. ص. ٢٣٧.

٣١٨. المرجع نفسه. ص. ٢٣٥.

هذا الحكم بإرادة الأفراد ومنفعتهم، ومصلحتهم، ورأى هوبز في ذلك من ضرورة إقامة حكومة على أساس من شرعية القوة؛ حيث لا توجد شرعية بلا قوة، فالقوة أساس الشرعية عنده[٣١٩].أمَّا أفكار جان جاك روسو حول مقاومة الاستبداد، والذي كثيرًا ما ارتبط أسمه بنظرية العقد الاجتماعي، بالرغم من أنَّه لم يكن أول من نادى بها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لكنه قام بعرض آراء من سبقه لذلك بأسلوب واضح وجذاب في كتابه الشهير" العقد الاجتماعي"، وبذلك نسبت إليه النظرية[٣٢٠].أمَّا عن حق مقاومة الاستبداد في هذا العقد، فيرى روسو أنَّ الفرد لم يعد يحتفظ ببعض حقوقه الطبيعية، كما كان يرى لوك، إنما يفقدها كلها، ولكن لا يعني هذا عنده أن يبقى الفرد تحت رحمة السلطة الحاكمة كما كان يقول هوبز[٣٢١]؛ وإنَّما الفرد له حقوق مدنية منظمة يتلقاها من الجماعة على قدم المساواة مع غيره، من المواطنين، فالملك وفق هذا التصور ليس طرفًا في العقد، فالتعاقد يتم بين أفراد المجتمع، وقد اختاروا الملك ليكون وكيلًا عنهم فقط[٣٢٢].

ووفق هذا التصور أيضًا يرى روسو أنَّ الملك لم يعد سيدًا على الشعب. كما كان الحال عند هوبز، وأيضًا لم يعد الملك متساويًا مع أفراد المجتمع كما كان يرى لوك. بل أصبح وكيلًا عن الشعب، ومن ثم عليه أن يتصرف وفق إرادة الموكل، أي الشعب، وليس وفق إرادته هو؛ ولذلك فإنَّ للشعب الحق في مقاومته عند استبداده، ويصل حد هذه المقاومة إلى عزله من منصبه إذا أراد الشعب ذلك[٣٢٣].

---

٣١٩. انظر: علي، سعيد السيد. ٢٠٠٥م. *المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة*. ص. ٨٥- ٨٧.

٣٢٠. انظر: المرجع نفسه. ص. ٩٠-٩١.

٣٢١. انظر: المرجع نفسه. ص. ٩٢.

٣٢٢. انظر: الباز، داود. ٢٠٠٦م.*النظم السياسية -الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية*. ص. ٥٥-٥٦.

٣٢٣. ليلة، محمد كامل. ١٩٦٣. *النظم السياسية*. القاهرة: دار الفكر العربي. ص. ٩٢-٩٥.

## ٤،٣ المبحث الثاني: فلسفة المبادئ الأساسية بالنظم السياسية المعاصرة لمنع الاستبداد

### ٤،٣،١ تمهيد

على مستوى النظريات السياسية والنظم السياسية المعاصرة كان مواجهة الاستبداد على مراحل الفكر السياسي الغربي، باعتباره الفكر الذي تستند إليه غالبية النظم السياسية الحديثة في بنائها لنظمها السياسية، وتبقى هناك عقبات تحول دون استبداد السلطة رغم كل الأفكار التي تبلورت، والنظريات التي نشأت لمواجهتها منذ القرن السادس عشر الميلادي. وتناول فكرة الشرعية لمونتسكيو، وفكرة سيادة الأمة لجون لوك وروسو، وفكرة الفصل بين السلطات لمونتسكيو أيضًا كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقًا. ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث وفق ثلاثة مطالب كالتالي: المطلب الأول: مبدأ الشرعية. المطلب الثاني: مبدأ سيادة الأمة. المطلب الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات.

### ٤،٣،٢ المطلب الأول: مبدأ الشرعية

يعتبر هذا المبدأ من مبادئ النظم السياسية في الغرب، ويرجع هذا المبدأ للفيلسوف الفرنسي(مونتسكيو) بكتابه (روح القوانين) في القرن الثامن عشر، وكمعيار لتصنيف النظم، حيث وصف نظم الحكم ارتباطًا بمعيار جديد في الغرب هو معيار "الشرعية"؛ فثمة نظم معتدلة هي تلك التي ترتبط بقوانين قائمة تقيد القائمين على السلطة في ممارستهم لمظاهرها، وثمة نظم استبدادية تحكمية لا يتقيد فيها الحاكم بقانون ما، ويعنى مبدأ الشرعية حسب تصور مونتسكيو هو: ضرورة استناد السلطة إلى قانون مسبق (دستور) يلتزم به الحاكمون، والمحكومون على قدم المساواة، وقد انتهى مبدأ الشرعية في التطبيق في النظم السياسية الغربية المعاصرة إلى وصف هذه النظم بأنها نظم دستورية[٣٢٤]. والشرعية كفكرة سياسية،

---

٣٢٤. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص ٩٤.

ترتبط بالتمييز بين السلطة والقدرة، باعتبار أن القدرة تأتي متوافقة مع الأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع، وعندئذ تُسمى "سلطة سياسية شرعية"، وتقوم السلطة في النظم الغربية، كقدرة شرعية، من فرض إرادتها على مستوى المجتمع، على أساس تحقيقها لظاهرة القبول الاجتماعي للنظام السياسي، لتحقيقها للأهداف العليا والقيم الأساسية لمجتمعها، بينما نجد السلطة في الأنظمة المستبدة تغيب عنها فكرة ارتباط القدرة بنسق قيمي، وهذا يعني عدم قدرة هذه السلطة عن التعبير عن واقع المجتمع الذي تفرض إرادتها عليه، وتصبح مجرد واجهة سياسية مُقنعة[٣٢٥].

وظهر في الآونة الأخيرة تيار فكري غربي يُميز بين "الشرعية" و"المشروعية"، فيرى أنَّ الشرعية تعني: التزام القائمين على السلطة بأيديولوجية المجتمع (الأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع)، بهذا يمكن وصف الشرعية بأنَّها مفهوم سياسي، يعبر من خلاله عن مدى قبول أفراد الشعب بمنح الحق في الحكم للقائمين على السلطة، أو الحكومة التي تستمد وجودها من القواعد التي حددها الدستور، أو في النظام القانوني، فهي ترتبط بالمجتمع ومستوى أداء النظام السياسي، و التزامه بالأهداف والقيم العليا للمجتمع، لذلك فإنَّ الشرعية مرتبطة بالأداء[٣٢٦]، وأمَّا المشروعية فهي تعني: مفهوم قانوني يعبر عن مدى التزام السلطة السياسية بالقانون والدستور، فإذا لم يلتزم الحاكم بالقواعد القانونية والدستورية قد يفقد نظام الحكم ذلك مشروعيته، فالمشروعية تعبر عن الوصول إلى السلطة وفق الأطر القانونية والدستورية للدولة، ومدى التزام السلطة الحاكمة بالقانون والدستور، فإذا لم يلتزم النظام الحاكم بالدستور والتشريعات النافذة للدولة فقد النظام مشروعيته[٣٢٧]. إلَّا أنَّ الغرب في مجال التطبيق لايزال يطبق المشروعية دون

---

٣٢٥. انظر: ناصوري، أحمد.٢٠٠٨م. "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية". *دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*. دمشق: جامعة دمشق. م. ٢٤. عدد (٢): ديسمبر. ص. ٣٥١.

٣٢٦. انظر: مُحَمَّد، صخري.١٦ أكتوبر ٢٠١٩م. "الشرعية والمشروعية والسلطة ". *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية*. عدد (١٤٦). https://www.politics-dz.com. التصفح في ١٦ديسمبر٢٠١٩م.

٣٢٧. انظر: المرجع نفسه.https://www.politics-dz.com .

الشرعية، فلايزال هذا التيار الفكري على المستوى النظري دون التطبيقي[٣٢٨].ومن هنا يجب التمييز بين السلطة الشرعية، والسلطة المشروعة، إذ أنَّ الأولى هي التي تتوافق مبادئها العامة مع قيم المجتمع، وقناعات أفراده ومصالحهم، في حين أنَّ الثانية تقوم استنادًا إلى دستور، وقوانين نافذة تخضع لها في جميع تصرفاتها وممارستها. ووفق هذا المنظور، فإن المشروعية الشكلية للنظام السياسي والسلطة تستبعد الشرعية ذات الطابع القيمي، والأخلاقي، وتطابق من حيث النتيجة بين المبرر السياسي المشروعية، وبين الشرعية والقوانين، كما تعُد النظام القانوني معيارًا لما هو شرعي، استنادًا إلى مفهوم قانوني يطابق بين الشرعية، والمشروعية المنفصلة عن القيم، والاعتبارات الأخلاقية[٣٢٩]. والشرعية والمشروعية يعتبران من ركائز الاستقرار السياسي، والضمانة الفاعلة لتحقيق الثقة في السلطة السياسية من جانب المحكومين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّهما يساهمان في تعميق ظاهرة القبول الاجتماعي للنظام السياسي، والتي بدورها تساهم في تحقيق الانتماء الوطني والكفاءة، واحتواء كافة الخلافات التي قد تحصل بين أبناء الوطن الواحد[٣٣٠].

ونجد أن الغرب رغم تطبيقه للمضمون السلبي للشرعية دون مضمونها الإيجابي، إلَّا أنَّه نجح في تحقيق الشرعية لنظمه السياسية، وحال بينها وبين ممارسة الاستبداد، وفي حالة حصوله تكون هناك ضمانات متمثلة في تغيير القائمين على السلطة ولو أضطر الأمر بالخروج عليهم في ثورة.

---

٣٢٨. ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٤.

٣٢٩. انظر: ناصوري، أحمد.٢٠٠٨. "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية". ص. ٣٨٤- ٣٨٦.

٣٣٠. انظر: المرجع نفسه. ص. ٣٥١.

٤،٣،٣ المطلب الثاني: مبدأ سيادة الأمة

وترجع فكرة سيادة الأمة إلى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك في كتابه الحكومة المدنية في القرن السابع عشر ١٦٩٠م. ولقد كان جون لوك يتصور أن حل المشكلة السياسية إنما يتمثل في الديمقراطية النيابية التي من شأنها أن يكون البرلمان كنائب عن الأمة (على اعتبار أنَّ الأمة كيان معنوي، ولابد من وجود من ينوب عن الأمة)، وذلك في مواجهة الملك ومنعه من السيطرة على كل السلطات[٣٣١]. فتصور جون لوك وجود عقد سياسي يبرم بين طرفين هما: أفراد المجتمع من ناحية والملك من ناحية أخرى، وبموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للمجتمع كحق الفرد في صيانة نفسه وغيره (ليتحول إلى سلطة عمل القوانين)، وحق اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تلزم الغير باحترام حقوقه الطبيعية (ليتحول إلى سلطة تنفيذ القوانين)[٣٣٢].

ولكي يحل المجتمع محل الأفراد في هاتين السلطتين، فتُسند سلطة تشريع القوانين إلى البرلمان وهي الوظيفة السياسية الأعلى، ووظيفة تنفيذ القوانين، وهي الأدنى تُسند إلى الملك، وأجاز جون لوك للأفراد أو للبرلمان مُمثل الأمة حق الخروج عليه، وتنحيته في حالة استخدم سلطاته للاستبداد أو تقييد حريات الشعب، وانتهى جون لوك إلى إسناد السيادة للأمة، وليس للملك، واعتبار البرلمان ممثلًا (نائبًا) عن الأمة صاحبة السيادة[٣٣٣]. ولكن سموّ السلطة التشريعية وسيادتها، لا يجعلان منها سلطة مطلقة، ذلك لأنّ الحرية الطبيعية والحقوق الطبيعية التي كانت للأفراد في حالة الطبيعة لا تختفي في الحالة المدنية، بل تبقى

٣٣١. انظر: العامري، مُحَمَّد حسن والسعدي، عبد السلام مُحَمَّد. ٢٠١٠. *الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: دار المناهل. ص. ٥٥.

٣٣٢. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩. *نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الانظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. ص. ٣٢٩.

٣٣٣. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٥.

لكي تحدّ من السلطة الاجتماعية، ولكي تؤسّس الحرية في الحالة المدنية. فليس لأيّ سلطة أن تمتدّ إلى أبعد ما يتطلب الخير العامّ. وليس لأي سلطة أن تكون مطلقة واستبدادية[٣٣٤].

ومن أجل مقاومة الاستبداد ومنع حصوله، انتهت النظم السياسية الليبرالية المعاصرة إلى نقل فكرة سيادة الأمة لجون لوك، إلى مبدأ يعتبر من أحد المبادئ التي يرتكز عليها بناء النظم السياسية في الغرب، وقد أصبحت غالبية النظم السياسية الغربية المعاصرة تأخذ بهذا المبدأ في بناء نظمها السياسية، وتوصف بأنَّها نُظم نيابية، ولكي يوصف النظام السياسي بأنَّه نيابي يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية[٣٣٥]:

١- أن تكون علاقة عضو الهيئات النيابية بالأمة قائمًا على فكرة الوكالة التمثيلية بمعنى: أن يعتبر عضو البرلمان ممثلًا للأمة كلها لا لناخبي دائرته فحسب. وأن يستقل عضو البرلمان عن ناخبيه؛ فلا يكلف بتقديم كشف حساب دوري لهم عن أعماله، وليس لناخبيه حق عزله.

٢- أن ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة من أربع إلى ستة سنوات وذلك حتى لا يترتب على استقلاله عن ناخبيه، وذلك حتى لا تفقد الأمة كل رقابة على البرلمان، فإذا كان العضو منتخبًا لمدة قصيرة جعله يعمل قصارى جهده على الاحتفاظ بثقة ناخبيه حتى يعاد انتخابه مرة أخرى.

٣- يتولى المجلس النيابي الوظائف السياسية كلها (التشريع والتنفيذ)، أو على الأقل وظيفة التشريع.

والمضمون الإيجابي للسيادة تمثل في رفضها للمبدأ الذي ساد في ظل النظام القديم في أوروبا، والذي مفاده أن الملك هو صاحب الحق في السيادة، وذلك بمقتضى ما له من صفات

---

٣٣٤. انظر: الجباعي، عبد الكريم .٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨م." سيادة الأمة عند جون لوك". *الأوان*. https://www.alawan.org./ التصفح في ١٢ديسمبر٢٠١٩م.

٣٣٥. انظر: بدوي، طه مُحَمَّد. ١٩٥٨م. *أمهات الأفكار السياسية وصداها في نظم الحكم*. القاهرة: دار المعارف. ص. ٩٢- ٩٦.

شخصية، حتى توالت الثورات في عدة دول بأوروبا لتنزع السيادة من الملوك، وبذلك صارت الدولة هي التشخيص القانوني للأمة وأصبحت هذه الأمة تعمل في إطار تنظيم سياسي يحكمه عقد يشمل مجموعة من العناصر في مقدمتها عنصر الانتخابات وسلطتين (تشريعية وتنفيذية) وجميعها تنظمها وتراقب عملها سلطة قضائية[٣٣٦].

ووفقًا لذلك أصبح الحكم نيابيًا، أي أنَّ النواب يمارسون السلطة توكيلًا تمثيليًا عن الأمة يؤدي ذلك إلى سيادة السلطتين التشريعية والتنفيذية (البرلمان والحكومة)[٣٣٧].

وبذلك أصبح مبدأ سيادة الأمة، أحد المبادئ التي يرتكز عليها في منع طغيان واستبداد السلطة الحاكمة في النظم السياسية الغربية وبالأخص في بريطانيا باعتباره نشأ في واقعها، أو غيرها من النظم السياسية في العالم بالرغم من تفاوت هذه النظم في الأخذ بهذا المبدأ من حيث التطبيق الفعلي لهذا المبدأ.

### ٤،٣،٤ المطلب الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات يعتبر من أهم المبادئ التي تحدد عمل النظم السياسية، وهذا المبدأ قد يختلف تطبيقه من نظام سياسي إلى آخر، بحسب طبيعة العلاقة بين السلطات في ذلك النظام. كما سيتم توضيح ذلك لاحقًا، وأول من كتب عن مبدأ الفصل بين السلطات هو المفكر الإنجليزي(جون لوك)، وكان ذلك في كتابه(الحكومة المدنية) الصادر في ١٦٩٠م[٣٣٨]، وقد نسب هذا المبدأ لمونتسكيو الفرنسي الذي تناوله في كتابه (روح القوانين) الصادر في ١٧٤٨م بشكل واضح ودقيق، لم يسبقه فيه

---

٣٣٦. انظر: الشهاوى، طارق عبد الحميد. ٢٠٠٩م. *نظرية العقد السياسي- دراسة مقارنة بين الانظمة السياسية المعاصرة والفقه الإسلامي*. ص. ٣٣٥.

٣٣٧. الحلو، ماجد راغب. ٢٠٠٨م. *الدولة في ميزان الشريعة- ذاتية الدولة – إختيار الحاكم – سلطات – الحاكم – تنظيم الحكومة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص. ١١٠.

٣٣٨. انظر: الدبس، عصام. ٢٠١٠م. *النظم السياسية أسس التنظيم السياسي – الدول – الحكومات – الحقوق والحريات العامة*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.ط.١. ص. ٢٧٩-٢٨٠.

أحد، وتأثر الكثيرون به، حتى ارتبط المبدأ باسمه حيث إن أفكار من سبقه لم ترق، لمستوى النظرية، حيث إن مونتسكيو قدم الضمان الأساسي لمنع الاستبداد، وهو الفصل بين السلطات، فقد جاء مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة، ووسيلة لكي يمنع القائمين على السلطة من الاتجاه إلى الاستبداد[٣٣٩].

وهذه الفكرة جاء بها مونتسكيو من خلال ملاحظته لواقع عصره (واقع النظام الإنجليزي، والنظام الفرنسي)، فقام مونتسكيو بمقارنة بين واقع هاذين النظامين، فوجد أنَّ الشعب الإنجليزي ينعم بالحرية، بينما الشعب الفرنسي ليس كذلك، فوجد أنَّ العامل المتغير من وراء هذا التباين بين النظامين يكمن في فكرة الفصل بين السلطات، حيث لاحظ أن النظام الإنجليزي يقوم على تلك الفكرة، (فالملك يقوم على سلطة التنفيذ، والبرلمان يقوم على سلطة التشريع). بينما يقوم الملك وحده في النظام الفرنسي على سلطة التشريع والتنفيذ[٣٤٠]. وانتهى مونتسكيو إلى حقائق تمثلت في:

١- ما من إنسان يتولى السلطة إلا يتوجه بها للاستبداد.

٢- إن السلطة قوة وأنَّه لا يوقف القوة إلَّا القوة.

٣- السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة[٣٤١].

ويقصد بمبدأ الفصل بين السلطات حين تطبيقه على واقع النظم السياسية الحديثة، عدم انفراد هيئة بكافة السلطات داخل النظام السياسي، أي تجزئة السلطة بين عدة هيئات، وكذلك الأفراد، فلا

---

٣٣٩. البحري، حسسن مصطفى.٢٠١٩م. *النظم السياسية*. دمشق: جامعة دمشق. ص. ٢٧-٢٩.

٣٤٠. انظر: الطعان، عبد الرضا حسين وآخرون .٢٠١٥م. *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور*. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع. ط. ١. ص. ٤٥٩- ٤٦٠.

٣٤١. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٨.

يجوز لشخص واحد تولي أكثر من وظيفة سياسية، ويعني عدم جواز أن تمارس السلطة التنفيذية مهمة التشريع، والعكس أي لا يجوز للسلطة التشريعية تنفيذ القوانين التي تقوم بتشريعها [٣٤٢].

وتتمثل أبرز المزايا التي يحققها مبدأ الفصل بين السلطات في ثلاثة مزايا مهمة وهي[٣٤٣]:

١- ضمان منع الاستبداد ومقاومته: طالما أنَّ مضمون مبدأ الفصل بين السلطات هو عدم تركيز السطات في هيئة واحدة، حتى لا تسيء هذه الهيئة استعمال السلطة؛ حيث تقوم كل سلطة من سلطات النظام السياسي بمراقبة الأخرى، لكي توقفها عند حدها إذا ما تجاوزت سلطتها، أو اساءت استعمالها، وبهذا فإنَّ مبدأ الفصل بين السلطات يضمن منع الاستبداد ومقاومته عند حصوله[٣٤٤].

٢- بناء دولة القانون: حيث يكفل هذا المبدأ عدم جمع سلطتين في هيئة واحدة (التشريع والتنفيذ)، وبذلك يؤكد أنَّ الفصل بين السلطة التي تسن القوانين (التشريعية) والسلطة التي تعمل على تنفيذ تلك القوانين وتحميها (التنفيذية)، وكذلك وجود سلطة منفصلة عن تلك السلطتين وتقوم بالمحاسبة والرقابة الفعالة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية وهي: السلطة القضائية.

٣- التقسيم العملي لوظائف الدولة: ينتج عن هذا التقسيم إتقان كل سلطة لعملها، مما يحقق ذلك التقسيم من حسن سير والابتعاد عن الخلط، وعدم التركيز في العمل في كافة المجالات في الدولة سواء كانت التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

---

٣٤٢. انظر: أحمد، إدريس حسن. ٢٠٠٨م. "مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة ". *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*. تكريت: جامعة تكريت. ج.١٥.عدد (٤): يناير. ص .٢٤٥.

٣٤٣. انظر: الدبس، عصام. ٢٠١٠م. *النظم السياسية أسس التنظيم السياسي – الدول – الحكومات – الحقوق والحريات العام*. ص. ٢٨٤-٢٨٥.

٣٤٤. انظر: الباز، داود. ٢٠٠٦.*النظم السياسية –الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية*. ص. ٣٣٣.

وبالرغم من تلك المزايا وغيرها التي يحققها المبدأ فإنه تعرض للعديد من الانتقادات من بعض الدارسين والمهتمين بهذا المجال، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية [٣٤٥]:

١- إنَّ مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تعدد الهيئات التي تؤدي وظائف ومهام في الدولة، مما يؤدي إلى إضعاف كل منها عند قيامها بتأدية عملها.

٢- يقضي مبدأ الفصل على فكرة المسؤولية، حيث ينتج عن ذلك تجزئة المسؤولية وتقسيمها فيما بين السلطات، وذلك عكس أن تكون جميع السلطات في هيئة واحدة وبذلك يقع عليها كامل المسؤولية[٣٤٦].

٣- إنَّ مبدأ الفصل بين السطات نظري ولا يمكن تحقيقه في الواقع العملي، حيث إن في بعض الدول ورغم أخذها بهذا المبدأ إلَّا أنَّه أدَّى إلى سيطرة سلطة معينة على بقية السلطات الأخرى، وهذا يعني صعوبة الفصل بين السلطات عندهم[٣٤٧].

ورغم هذه الانتقادات، وتلك المزايا لهذا المبدأ، فإنَّ الباحث يرى أنَّ المفهوم الصحيح لهذا المبدأ يكمن في تطبيقه بشكل فعَّال وسليم، كما أنَّ مفهوم الفصل بين السلطات مفهوم مرن، ويمكن أن يتناسب مع ظروف وطبيعة نشأة كل نظام سياسي، فقد يكون هناك فصل شبه مطلق بين السلطات، وقد يكون هناك تعاون بين هذه السلطات في نظام آخر، وهذا ما ثبت عند تطبيقه في نظم سياسية

---

٣٤٥. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٨٦.

٣٤٦. انظر: عبد الله، عبد الغني بسيوني. ١٩٩١م. *النظم السياسية- أسس التنظيم السياسي*. ص. ٢٦٠.

٣٤٧. انظر: مُحَمَّد، ياهو. ٢٠١٣م. *العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في إطار دستور١٩٩٦م*. (رسالة ماجستير). بجامعة مولود معمري تيزو ازو الجزائرية. ص. ٨-١٢.

معاصرة[٣٤٨]، فعند تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات على بعض من النظم السياسية الغربية المعاصرة أصبح له بعدان، تنظيمي وقانوني وفيما يلي: سيتم إيضاح البعدين(التنظيمي، والقانوني )[٣٤٩].

أولًا. البعد التنظيمي: ويشمل بعدين أحدهما عضوي، والآخر وظيفي.

١- البعد الوظيفي: ويعني أن كل هيئة من هيئات الدولة لها تخصص معين من وظائف النظام السياسي. فالهيئة التشريعية تختص بتشريع القوانين، والهيئة التنفيذية تختص بتنفيذ تلك القوانين الصادرة من الهيئة التشريعية، أمَّا الهيئة القضائية فتتولى مهمة الفصل في المنازعات بمختلف أشكالها[٣٥٠].

٢- البعد العضوي: ويعني تنظيم العلاقة بين الهيئات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) على أساس الاستقلال العضوي بينها؛ أي استقلالها عند تأدية وظيفة كلًا منها عن الأخرى، ومن ثم فلا يكون لأية هيئة أن تتدخل في عمل الهيئات الأخرى[٣٥١].مع وجود بعض الاستثناءات تختلف من نظام إلى آخر، وذلك حسب طبيعة البعد القانوني لطبيعة العلاقة كما سيتم توضيحه في البعد الثاني (القانوني).

ثانيًا: البعد القانوني: ويعني طبيعة العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ، وفي هذا الصدد أخذت النظم السياسية الغربية المعاصرة عدة أشكال[٣٥٢] :

---

٣٤٨. انظر: أحمد، عبد المنعم ٢٠١٨. "مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في النظام الدستوري الجزائري". *مجلة جامعة تكريت للحقوق* تكريت: جامعة تكريت. ج. ١. م. ٢. عدد (٤): يناير. ص .١٣٧٠.

٣٤٩. انظر: الجرف، طعيمة. ١٩٦٤م. *القانون الدستوري*. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة. ص. ٨٢.

٣٥٠. المرجع نفسه. ص .٨٢.

٣٥١. انظر: أحمد إدريس حسن. ٢٠٠٨. "مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة". ص .٢٤٥.

٣٥٢. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٩٩.

١. نظم تقيم العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ على أساس فكرة التعاون، ونموذجها النظام البرلماني الإنجليزي.

٢. نظم تقيم العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ على أساس فكرة الاستقلال، ونموذجها النظام الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية.

٣. نظم تقيم العلاقة بين سلطتي التشريع والتنفيذ على أساس فكرة التبعية (تبعية التنفيذ للتشريع)، ونموذجها نظام حكومة الجمعية السويسرية[٣٥٣].

وعليه فإنَّ نظرية الفصل بين السلطات هي: نظرية أسست لفكرة توازن القوى بين المؤسسات السياسية الرسمية؛ لذلك فإنَّ مبدأ الفصل بين السلطات مبدًأ أساسيٌّ لقيام أي نظام دستوري، كما أسس لحرية المعارضة السياسية التي لا يكون لها دور فعَّال إلَّا في ظل الأنظمة التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ،و يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها النظم السياسية المعاصرة، التي تؤمن بالتعددية السياسية ،ومن ثم تجعل الحياة السياسية فيها متاحة لمقاومة الاستبداد، رغم الاختلاف في أسلوب التطبيق من نظام إلى آخر.

## ٤،٤ خلاصة الفصل

قام الباحث في هذا الفصل بدراسة دور القانون في مواجهة الاستبداد، وذلك من خلال التعرف على الكيفية التي نشأ وفقها العقد السياسي المتعارف عليه، ويعتبر الأساس الذي بنت عليه النظم السياسية المعاصرة تصورها في بناء نظمها السياسية، ووضحت دور السلطة السياسية الحاكمة، وكيفية مقاومتها في حالة استبدادها. ويُقصد بذلك في إمكانية خضوع النظام السياسي للقانون أي: خضوع

٣٥٣. انظر: أحمد، عبد المنعم ٢٠١٨. "مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في النظام الدستوري الجزائري". ص. ١٣٨-١٤٢.

جميع سلطات الدولة للقانون، شأنها شأن الأفراد؛ أي أنَّ كل السلطات في الدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، تتقيد بالقانون وأحكامه من خلال احترام الدستور والعمل وفقه.

وبالنسبة للنظم السياسية المعاصرة كان مواجهة الاستبداد على مراحل الفكر السياسي الغربي باعتباره الفكر الذي تستند إليه غالبية النظم السياسية الحديثة في بنائها لنظمها السياسية، ولاتزال هناك عقبات تحول دون استبداد السلطة رغم كل النظريات التي نشأت لمواجهتها منذ القرن السادس عشر الميلادي نتيجة الأفكار السياسية التي صاغها المفكرون السياسيون في تلك العصور لمواجهة استبداد الحكام ومن أبرز المفكرين: جون لوك الإنجليزي ومونتسكيو الفرنسي. ثم تحولت تلك الأفكار في شكل مبادئ تقوم عليها النظم السياسية المعاصرة.

قد كان لمبادئ النظم السياسية المعاصرة الناجمة عن أفكار الفلاسفة في عصور سابقة دور في مواجهة الاستبداد، ومن شأن هذه المبادئ أن تحقق توازن بين السلطات، وبالتالي تمنع الانفراد بالسلطة. فكانت تلك النظم السياسية معبرة عن تاريخ واقع سياسي، تسوده صراعات قوى فعلية، وهذا الواقع أفرز نظم سياسية كنموذج لبناء النظام السياسي، الذي وفقه تكون هناك مقاومة للاستبداد، وتعتبر فكرة العقد الاجتماعي من أهم الأفكار التي قامت عليها النظم السياسية المعاصرة. ونجم عن هذه الفكرة مجموعة من الأفكار (فكرة الشرعية – فكرة سيادة الأمة – فكرة الفصل بين السلطات) ثم تحولت فيما بعد هذه الأفكار إلى مبادئ قامت على أساسها النظم السياسية المعاصرة. حيث تحولت هذه المبادئ في شكل قواعد دستورية قامت عليها تلك النظم من أجل مقاومة الاستبداد ومنع حصوله، و انتهت النظم السياسية المعاصرة إلى نقل فكرة سيادة الأمة لجون لوك، وفكرة الشرعية لمونتسكيو إلى دعائم مبادئ التنظيم السياسي في الغرب.

ومن هنا فإنَّ النظم السياسية الغربية المعاصرة عملت وفق تلك المبادئ؛ لكي تحد من سلطات الحاكم وخاصة في تحقيق نوع من الضوابط والتوازنات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك السلطة القضائية؛ لأنَّ السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وكونها مفسدة يعني ضرورة تقييدها ولذلك تنص دساتير بعض الدول الغربية على الشروط الكفيلة.

وركز الباحث في هذا الفصل على مبدأ الفصل بين السلطات لمونتسكيو، لاعتباره من أهم المبادئ التي كان لها شأن في توضيح العلاقة بين السلطات، وإحداث توازن بين هذه السلطات، وكذلك كضمانة، ووسيلة لكي يمنع القائمين على السلطة من الاتجاه للاستبداد. حيث إن الفصل بين السلطات من شأنه أن يجعل الحياة السياسية في المجتمع في حالة اتزان بين القوى الرسمية (السلطة التشريعية– السلطة التنفيذية)، والقوى غير الرسمية (الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومنضمات المجتمع المدني بشكل عام)، وبهذا يكون هناك ضمان للحرّية السياسية، التي لا يمكن أن توجد برأي مونتسكيو، من غير هذا الفصل بين السلطات.

ويتبين للباحث بأن إسهام مونتسكيو في نظرية الفصل بين السلطات يقوم على تصوّر تقييّد السلطة، وعلى مبدأ تجزئتها، من أجل تحقيق المبدأ الاجتماعي المتعلق بحماية حقوق وحرّية الأفراد السياسية وكفالتها، وذلك عن طريق ضمان عمل الهياكل الاجتماعية الوسيطة والتنظيمات، واستقلالها بمعزل عن نفوذ السلطة الرسمية وميولها للهيمنة، بحيث تلعب دورًا فاعلًا ومؤثرًا في الحياة السياسية ويكون لها تأثير على القوى الرسمية (السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية).

وأخيرًا: إنَّ من أهم المزايا التي جاء بها مبدأ الفصل بين السلطات أنَّه يؤدي الى ضمان احترام مبدأ سيادة القانون في النظام السياسي للدولة، بحيث تخضع كل السلطات الحاكمة للدستور والقانون، وليس فقط للأفراد. لأنَّه إذا اجتمعت السلطة التشريعية، وكذلك السلطة التنفيذية في هيئة واحدة هنا لا يكون

هناك ضمان لاحترام القانون. وكذلك إذا مارس القضاء سلطة التشريع، فإنَّه سيؤدي ذلك إلى عدم عدالة القانون وكذلك عدم عدالة الأحكام، ومن شأن ذلك كله أن يؤدي استبداد الافراد لعدم وجود رادع يمنعهم من الاتجاه للاستبداد.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA